

الديمقراطية

التمثيل و المشاركة

التعددية

تحقيق الديمقراطية

" لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت".

المادة 21، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

حكاية و أمثلة

بناء الديمقراطية في تيمور الشرقية

في سنة 1999، وبعد 450 سنة من الحكم الأجنبي، و25 سنة من الحكم الأندونيسي، صوت سكان تيمور الشرقية على الاستقلال من خلال استفتاء شعبي أشرفت عليه الأمم المتحدة. وأدت المطالب الداعية إلى الاستقلال عن أندونيسيا إلى أعمال عنف في المجتمع المحلي هناك وكرت فعل، وبدعم من القوات المسلحة الأندونيسية، قامت الميليشيات الموالية لأندونيسيا بقتل ما لا يقل عن 1000 شخص وإبعاد آلاف الأشخاص إلى إقليم تيمور الغربي الأندونيسي. وقامت الفرق المسلحة بأعمال هدم في المدن والقرى في تيمور الشرقية.

ولمواجهة تلك الأزمة، فإن الأمم المتحدة قامت - في 20 سبتمبر/أيلول سنة 1999 - بنشر قوات هناك، ثم أنشأت - في 26 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1999 - الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وفي 20 مايو/أيار سنة 2002، تم الإعلان رسمياً - بمساعدة الأمم المتحدة - عن قيام جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية. وفي 20 أغسطس/آب سنة 2001، تم انتخاب جمعية تأسيسية تتألف من 88 عضواً، وذلك عن طريق أول انتخابات حرة ديمقراطية تقام في تيمور الشرقية. وأخذت تلك الجمعية على عاتقها مهمة وضع دستور البلاد، الذي كان من شأنه أن ينص على إقامة جمهورية ديمقراطية، وانتخاب برلمان، و رئيس للحكومة ورئيس تشريفي للدولة.

وفي 14 أبريل/نيسان سنة 2002، أجريت لأول مرة في البلاد انتخابات رئاسية وكان الفائز هو أكسانانا جوسماو، أحد قادة حرب العصابات السابقين أثناء النضال من أجل الاستقلال. وبعد جوسماو أسطورة بين شعبه؛ والأمل معقود في أن تسهم شعبيته في استقرار الأوضاع بالبلاد. وقد حلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية محل الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية؛ وستبقى تلك البعثة في البلاد حتى شهر مايو/أيار سنة 2003. وتتولى تلك البعثة - وقوامها 5000 جندي و 1250 شرطي - مساعدة الحكومة لتوفير الأمن لمواطنيها أثناء السنة الأولى لتوليها إدارة شؤون البلاد.

وفي 27 سبتمبر/أيلول سنة 2002، صارت تيمور الشرقية العضو الحادي والتسعين بعد المائة في منظمة الأمم المتحدة.

العدالة والمصالحة الوطنية

تعكر صفو المرحلة الانتقالية نحو تحقيق الديمقراطية في تيمور الشرقية لأن معظم الذين تورطوا في أعمال العنف الفظيعة - التي ارتكبت هناك في سنة 1999 - لم تتم مساءلتهم عن الجرائم التي اقترفوها.

ويقوم معظم هؤلاء في أندونيسيا التي ترفض حكومتها تسليم المشتبه فيهم إلى سلطات تيمور الشرقية.

وقد شكلت حكومة أندونيسيا - بناءً على مبادرة وتوصيات المجتمع الدولي - محكمة لحقوق الإنسان في جاكرتا لمحاكمة من ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في سنة 1999. وأوكل إلى المحكمة محاكمة مسؤولين حكوميين وأفراد من قوات الأمن.

غير أن كثيراً من المراقبين انتقد فشل تلك المحكمة في توجيه الاتهام إلى متهم رئيسي هو الجنرال ويرانتو، الذي كان يتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة الأندونيسية في الفترة التي شهدت أعمال القتل الجماعي. وفضلاً عن ذلك، فقد صدرت بحق المسؤولين الذين قُدموا إلى المحاكمة إما أحكام بالبراءة أو أحكام مخففة.

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجمعيات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان - مثل "منظمة العفو الدولي" و"مراقبة حقوق الإنسان" - أن المحاكمات قد شابتها، منذ البداية، عيوب خطيرة.

ويرى المناصرون لحقوق الإنسان أن من الواجب إنشاء محكمة جنائية دولية تشرف عليها الأمم المتحدة لتيمور الشرقية، وذلك مثل ما اتخذ من إجراءات قضائية فيما يتعلق بالفظائع التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة ورواندا.

ومع ذلك، فإن قادة تيمور الشرقية منقسمون على أنفسهم بشأن مصير أفراد الميليشيات الذين تورطوا في أعمال الفظائع.

فقد أوصى الرئيس جوسماو - في محاولة منه لتعزيز روح الوحدة والمصالحة الوطنية - بضرورة العفو عن من اتهموا بارتكاب أعمال عنف. في حين أن رئيس الوزراء، ماري الكاتيري، يرى أنه ينبغي للعدالة أن تأخذ مجراها.

مزيد من التحديات في المستقبل

وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة تواجه بالضرورة التحديات التي تطرحها عملية ترحيل آلاف من اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية.

فقد فرّ إلى تيمور الغربية ما يزيد عن 250000 من سكان تيمور الشرقية - معظمهم تحت تهديد القوة - ، وذلك على أثر التصويت على الاستقلال في سنة 1999. وعلى الرغم من أن معظم أولئك رجعوا إلى تيمور الشرقية، فإن التقديرات تقيد بأن ما يقرب من 30000 من أهالي تيمور الشرقية ما برحوا يقيمون في تيمور الغربية كلاجئين في معسكرات باندونيسيا.

وقد قررت الأمم المتحدة أن اللاجئين الذين يقعون في تيمور الغربية حتى نهاية سنة 2002 ، سيعتبرون حينئذ مواطنين اندونيسيين.

وتواجه هذه الأمة الجديدة تحديات عديدة تشمل كيفية معاملة من تورطوا في ارتكاب الفظائع، ومشكلة آلاف اللاجئين، وأوضاع الفقر، وبطبيعة الحال، ضرورة تعزيز البنى الديمقراطية التي تم إنجازها حديثاً.

المصدر :

مأخوذ من : البرامج العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية. متاحة على :

<http://www.BBC.CO.UK/WORLDSERVICE/PEOPLE/FEAT>

أسئلة للمناقشة



1- هل لديك معلومات عن دول أخرى ناضلت من أجل الديمقراطية؟ ما هي المشكلات التي تواجه تلك الدول؟

2- ما هي العناصر الأساسية التي ينبغي إبرازها وتعزيزها في عملية تحقيق الديمقراطية؟

3- كيف يمكن التصدي على نحو ديمقراطي للتحديات التي تواجه الإدارة الجديدة في تيمور الشرقية؟

4- كيف يمكن لمواطنين فاعلين الإسهام في عملية تحقيق الديمقراطية في بلادهم؟
حاول أن تعطي مقترحات محددة.

ما ينبغي معرفته

1 - الارتقاء بالديمقراطية؟

إن حق الاشتراك إنما يحتل مكان الصدارة بين حقوق الإنسان الأخرى، ويُعدّ الأساس الذي تُستند عليه المبادئ والرؤى والقيم التي تبرزها شبكة الأمن البشري وتُعتمد قائمة السياسات المعنية - التي تسير على هديها البلدان الأعضاء في هذه الشبكة - على الاشتراك والديمقراطية كلاًهما.

وعادةً، فإن مصطلح "الديمقراطية" يعني سلطة الحكم التي يمارسها الشعب. ومع ذلك، فإن من الصعب بمكان إعطاء تعريف للديمقراطية - فهي شكل من أشكال إدارة الشؤون العامة، وهي أيضاً عبارة عن فكرة تكون أساس التنظيم الاجتماعي - السياسي والقانوني للدولة، وقد يمكن اعتبارها أيديولوجية من الأيديولوجيات، وهي تبدو في شكل من أشكال مختلف النماذج سواء في الواقع أم في النظريات العلمية - وخالصة القول، فإن هذا الاصطلاح إنما يرمز إلى معانٍ مختلفة لا حصر لها ولا عد.

وترتبط الديمقراطية ارتباطاً وثيقاً بمبادئ حقوق الإنسان ولا يمكن أن تُمارس بدون تأمين الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وحمايتها. كما أن النظم غير الديمقراطية ترتبط على نحو واضح بالانتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الإنسان. وحتى الآن، فإن الديمقراطية - بلا شك - هي النظام الأكثر قدرة على تأمين حماية حقوق الإنسان والأمن البشري.

تقسيمات البلدان على الصعيد العالمي

من بين النظم الديمقراطية الجديدة البالغ عددها 81، هناك 47 نظاماً تسودها ديمقراطية كاملة ومن الواضح أن بلداناً كثيرة أخرى لا تتقدم نحو الديمقراطية أو تقع في أنظمة استبدادية ونزاعات. هناك 82 بلداً فقط - تضم 75% من سكان العالم - تتمتع بديمقراطية كاملة.

هناك 61 بلداً - تضم 38% من سكان العالم - لا توجد فيها حتى الآن صحافة حرة. لاتزال 160 بلداً تفرض قيوداً على الحريات المدنية والسياسية المهمة.

لا تمثل النساء - في العالم أجمع - سوى 14% من أعضاء البرلمانات، وفي عشرة بلدان، ينعقد تماماً التمثيل النسائي.

العملية الديمقراطية على الصعيد العالمي

منذ سنة 1980، اتخذت 81 بلداً خطوات مهمة نحو الديمقراطية، فحلت حكومات مدنية محل 31 نظاماً عسكرياً.

من بين بلدان العالم البالغ عددها نحو 200 بلداً، هناك 140 بلداً تجري فيها انتخابات تعددية الأحزاب، وذلك على نحو أكثر في أي فترة من تاريخها. هناك 125 بلداً - تضم 62% من سكان العالم - تتوفر فيها صحافة حرة أو شبه حرة. منذ سنة 1990، ازداد على نحو لافت للنظر عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقيات والعهد الخاصة بحقوق الإنسان. كما ازداد عدد الدول التي صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من 90 إلى نحو 150 دولة. لم تصدق 38 بلداً على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو توقع عليه، ولم تصدق 41 بلداً أو توقع على العهد الدولي

الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
تمثل النساء - في عشرة بلدان - أكثر من 30 % من أعضاء البرلمانات.

المصدر :

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية.

تعتمد الديمقراطية على المصالح والمشاركة الفعالة من قبل المستفيدين منها. ثم أن تلقي الأبناء والاستفادة من المعارف هما شرطان لا غنى عنهما لمشاركة ملموسة في نظام ديمقراطي. ولا يمكن لأحد الأسهام في مجتمع ديمقراطي والاستفادة منه إلا إذا توافرت لديه القدرات الأساسية علي كيفية سير النظام ومعرفة آليات ذلك المجتمع ومؤسساته. إن نشر هذه الرسالة إنما يُعد من أجل مهام التعليم الديمقراطي الذي يرمي إلى تكوين مواطنين مسؤولين.

وتهدف هذه الوحدة التعليمية إلى رسم صورة للديمقراطية وحقوق الإنسان من شأنها أن توضح أن الديمقراطية ليست هي أمراً يمكن انجازه نهائياً، وإنما هي عملية تقتضي التزاماً وعملاً دعوباً.

الديمقراطية والأمن البشري

ينصب الاهتمام في أجندة الأمن البشري على التحرر من التهديدات المخيمة على حياة الناس، سواء أكانت تهديدات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية؛ كما أن هذه الأجندة تؤكد في المقام الأول على فكرة أن احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية وتعزيز التنمية البشرية إنما هي أمور لا غنى عنها لحماية الأمن البشري وتعزيزه. وفي واقع الأمر، فإن الارتقاء بحقوق الإنسان والتنمية البشرية والأمن البشري - وهي المفاهيم الثلاثة التي تتشابه ولا يرتبط بعضها بعضاً، وتمثل الأساس الذي يستند عليه تصور نظام عالمي مجدد - لا يمكن له أن يتحقق إلا في المجتمعات التي لا تسود فيها قيم ديمقراطية فحسب، وإنما تعم فيها أيضاً ممارسة تلك القيم.

هذا ولن يتحقق إلا في ظل الديمقراطية التحرر من الخوف ومن التهديدات التي يتعرض لها وجود المرء ذاته؛ وتتطلب التنمية البشرية توفير الوسائل والحريات التي يحتاج إليها المرء لكي ينمي قدراته الإنسانية علي نحو تام. ويقضي الأمن البشري التحرر من الجوع، والحرب، والكوارث البيئية، وفساد إدارة الشؤون العامة، وغير ذلك من العقبات التي تعترض سبيل حياة في ظل العدالة والتضامن وتكافؤ الفرص للجميع.

وخلاصة القول، فإن المشاركة - التي تقوم علي الانصاف والحرية والديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولة أو في مجتمع محلي - هي وحدها التي من شأنها أن تعزز الأمن البشري كما أن السبيل الوحيد - لتأمين أن يتحول الأمن البشري من مجرد مثال دبلوماسي جديد إلى قاعدة عريضة لتحقيق الديمقراطية في مجال صنع القرارات والتعاون الدولي - إنما يتمثل في ضمان حقوق الإنسان علي نحو تام، وتشاطر إدارة الشؤون العامة، وقرار سلطة القانون، وتحقيق التنمية المستدامة، واثاحة الانفتاح المنصف بالموارد.

2 - تحديد المسألة ووصفها

ما هي الديمقراطية وكيف تم وضعها؟

إن الديمقراطية هي شكل من أشكال إدارة الشؤون العامة، وفي ظلها، تستمد سلطة الدولة من الشعب وتشتق كلمة "ديمقراطية" من كلمتين يونانيتين قديمتين هما : "ديموس"، وتعني "شعب"، و"كراتس"، وتعني "سلطة". ولقد تطورت مبادئ الديمقراطية الحديثة بالتدرج ابتداءً من الحركة الدينية الكالفينية أثناء القرن السابع عشر، ولاسيما في اسكتلندا وانجلترا وهولندا، حيث بدأت المجتمعات المحلية في دعم وتشاطر ليس فقط الأفكار الدينية، ولكن أيضاً الأفكار السياسية. هذا وقد انبثقت فلسفة الحرية والمساواة للجميع، وتعززت أثناء عصر التنوير، وتم التسليم بها باعتبارها الأساس الذي تستند عليه قيم الديمقراطية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بزغت أول دولة ديمقراطية، في حين أن فرنسا كانت هي أول دولة أوروبية تقوم على المبادئ الديمقراطية بعد قيام الثورة الفرنسية.

وبعد سنة 1945، انتشرت الديمقراطية الغربية الليبرالية في أوروبا و عبر العالم، وحلت محل أشكال الحكومات الاستبدادية المتعاقبة وعلى أثر سقوط الحكومات الفاشية، بات من الواضح أن الأزمات التي مرت بها الديمقراطية في القرن العشرين قد تم التغلب عليها. ولقد كان لعملية إنهاء الاستعمار - التي استمرت فترة طويلة واكتنفها المصاعب، وأدت بالبلدان إلى الاعتراف بحق تقرير المصير - أن تحققت الديمقراطية - في نهاية المطاف - في معظم المستعمرات السابقة. وخلال العقود القليلة الماضية، فإن الدكتاتوريات - في إسبانيا والبرتغال واليونان والأرجنتين وأرجواي - تحولت إلى ديمقراطيات. وبعد سقوط حائط برلين في سنة 1989 وانتهاء النظم الستالينية التي كانت سائدة في شرق ووسط أوروبا، فقد بات واضحاً أن النجاح كان حليف الديمقراطية حقاً ومع ذلك، فإن البلدان - التي تلتزم التزاماً نظرياً بالديمقراطية باعتبارها شكلاً من أشكال إدارة الشؤون العامة - لا تحترم كلها المبادئ الديمقراطية احتراماً تاماً ولا تلتزم بها من الناحية الواقعية. ويدل هذا التطور المتناقض حقاً على أنه من الضروري بمكان أن يدور حوار نقدي حول الديمقراطية وحول تحقيقها.

العناصر الأساسية في الديمقراطية الحديثة

"إن الديمقراطية في نظري إنما تتمثل في ضرورة أن تتساوى في ظلها الفرص لأضعف الناس وأقواهم".

الماهاتما غاندي

يصعب على المرء أن يقدر إلى أي مدى يمكن القول بأن المجتمع يتمتع بالديمقراطية. ومع ذلك، فهناك عدد من العناصر الأساسية التي من شأنها أن تشكل أساس أي مجتمع ديمقراطي. ويقوم التعليم والتربية بدور أساسي من أجل فهم تلك العناصر على نحو أفضل.

□ **المساواة** - يعني مبدأ المساواة أن كل الناس يولدون متساوين، وأن لهم حق التمتع بفرص متساوية، وحق الإشتراك في حياة المجتمع السياسية، وكذلك الحق في معاملة متساوية أمام القانون. ويشمل هذا المبدأ أيضاً تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة

□ **الإشتراك** - لا تعني الديمقراطية شيئاً إن لم تقترن بالإشتراك. وذلك لأن الإشتراك - في الشؤون المجتمعية والسياسية - إنما هو شرط لا بد منه لقيام نظام ديمقراطي. والديمقراطية هي شكل من أشكال الإشتراك. ومع ذلك، فإن الإشتراك مفهوم ذو خصائص أوسع، فهو لا ينطوي على التزامات سياسية قوية فحسب، وإنما يشمل أيضاً التزامات اجتماعية واقتصادية. لكن الإشتراك لا يمكن أن يشكل وحده ضماناً للديمقراطية.

□ **سلطة الأغلبية وحقوق الأقلية** - على الرغم من أن الديمقراطية - على وجه التحديد - هي السلطة التي يمارسها الشعب، فإنها - في واقع الأمر - السلطة التي تمارسها الأغلبية. ويعني ذلك أيضاً أن تلتزم الأغلبية بمراعاة حقوق فئات الأقلية ومطالبها المختلفة. أما نطاق الوفاء بهذا الالتزام، فيعد المؤشر بالنسبة لزيادة تعزيز القيم الديمقراطية في المجتمع.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بالتمييز.

□ **سلطة القانون و عدالة القضاء** - ترمي الديمقراطية إلى منع فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد من السيطرة على الناس سيطرةً تعسفية. وتضمن سلطة القانون أن تتمتع الدولة بنظام قانوني مستقل بذاته يضمن تحقيق المساواة أمام القانون، ويحد من قوة السلطات العامة، ويتيح الانتفاع المنصف بسلطات قضائية مستقلة وعادلة.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بعدالة القضاء وسلطة القانون.

□ **احترام حقوق الإنسان** - إن التسليم بمقولة "إن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق" إنما يعد الأساس الذي يستند عليه مجتمع ديمقراطي فعال. وتلتزم الدولة الديمقراطية بتأمين احترام وحماية حقوق الإنسان والتمتع بها، وذلك من أجل أن يتمكن مواطنوها من العيش وهم متحررون من الخوف ومن العوز. وفيما يتعلق بالديمقراطية، فإن من الواجب أن ينصب التركيز بصفة خاصة على تلك الحقوق التي تُعد حاسمة بالنسبة للمشاركة المدنية، مثل الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات، والحق في حرية الكلام والتفكير والضمير والدين. وفي الوقت الراهن، فإن الحقوق المدنية والسياسية لا تضمن وحدها السلام والأمن البشري. وليس من الممكن تهيئة مناخ مؤات للديمقراطية ما لم تُؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية.

□ **التعددية السياسية** - وفي العادة، فإن الأحزاب السياسية هي التي تتولى مهمة دعم الأفكار والآراء على اختلاف أنواعها، والتعبير عنها في المناقشات العامة وليس هناك سوى التعددية السياسية لتأمين قيام بني تتميز بقدر كافٍ من المرونة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة، وتظل، مع ذلك، أساساً مستقراً لإدارة الشؤون العامة على نحو يتسم بالديمقراطية. ومع ذلك، فإن من الممكن إساءة ممارسة الحرية السياسية لنشر الأفكار التي تحرض على الكره وتثير العنف، وتطرح بذلك تهديدات للمجتمع الديمقراطي والنظام. وفي الواقع، فإن من الصعب التعامل مع مثل هذه الاتجاهات على نحو يتسم بالديمقراطية دون المساس بحرية التعبير وبحمية مصالح المجتمع بوجه عام. وإلى حد ما، فإن الديمقراطيات بدورها تحتاج إلى حماية أنفسها ضد الإرهاب على سبيل المثال.

□ **الانتخابات الحرة والعادلة** - تُعد الانتخابات وحدها أكثر خصائص الديمقراطية أهمية. ولا يوجد نمط آخر من الأنظمة - غير النظام الديمقراطي - يعطي حرية القرار إلى من يعينهم الأمر في المقام الأول - فيما يتعلق بالقيادة السياسية ونظام الحكم - أي إلى الشعب. فالشعب يستطيع - في كل مرة تُجرى فيها انتخابات - التعبير عن رغبته في التغيير، وعن موافقته على السياسات المتبعة؛ ويمكن له أيضاً أن يشارك على نحو متواصل في عمليات التقييم. ومع ذلك، فإن التاريخ يعلمنا أنه ليس من البديهي تحديد من يستطيع المشاركة ومن لا يستطيع. ومثال ذلك، فإن النساء استبعدن فترة طويلة من المشاركة في هذه العمليات ففي مقاطعة ابيزويل - ايزرهودين بسويسرا - وهي منطقة تشتهر ببني ديمقراطية تتميز بأعلى درجات التطور - لم تحصل النساء على حق التصويت إلا في مطلع التسعينات. هذا، ومن الضروري تأمين أن يكون حق التصويت حقاً شاملاً، وحرراً، وعادلاً، وسرياً، ومباشراً.

□ **فصل السلطات** - إن مفهوم فصل السلطات الثلاث كل واحدة عن الأخرى - الذي وضعه الفيلسوف الإنجليزي جون لوك في مؤلفه "رسالتان في الحكومة المدنية"، 1690، وأبده المفكر الفرنسي مونتسكيو في كتابه "روح القوانين"، 1748، لمعارضة انصار الحكم المطلق - إنما يعد المبدأ الأساسي الذي تستند عليه الديمقراطيات الحديثة. ووفقاً لهذا المبدأ، تتوزع سلطة الدولة بين سلطة تشريعية، وأخرى تنفيذية، وثالثة قضائية، وتستقل كل واحدة منها بممارسة وظيفتها، وتبقى كل منها مسؤولة تجاه الأخرى وتجاه الشعب. و يوفر نظام توازن السلطات هذا آليات رقابية ملائمة، فيمنع بذلك إساءة استخدام سلطة الدولة.

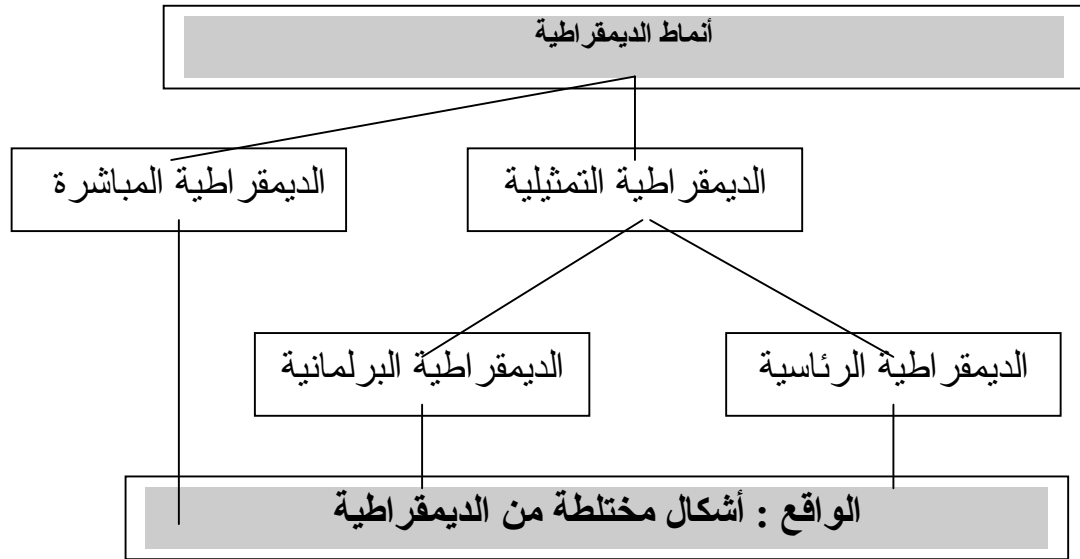
نظريات الديمقراطية

أفضى الواقع الديمقراطي - بما اتسم به من تعقيدات لافتة للأنظار - إلى استحداث مجموعة كبيرة من النظريات والنماذج.

ومن الجدير ذكر أحد الفوارق بين تلك النظريات نظراً لطابعه التقليدي ورغم كونه غاية في البساطة بالنسبة للمناقشات الدائرة حالياً في هذا المضمار. ويتمثل هذا الفارق في المبدأ القائل بأن ثمة تمييز بين النظريات التي تقول إن الديمقراطية هي تماثل وتلك القائلة بأن الديمقراطية هي تنافس. وباختصار، فإن اعتبار الديمقراطية مجرد تنافس إنما يؤدي إلى آراء تتسم بالشرعية والتنوع من شأنها أن تنافس بعضها بعضاً (عادةً، فإن تنافس الآراء بعضها بعضاً يتفق مع نظام حكم الأغلبية). أما نظرية الديمقراطية القائلة بأن الديمقراطية هي تماثل، فإنها ترمي إلى تحقيق التوافق بين الحكام والمحكومين، وتمنع الفوارق المشروعة بينهم،

ولكنها تسعى إلى تحقيق ما أسماه جان جاك روسو "الإرادة العامة" التي يتعين لاحقاً دمجها في التشريعات.

واليوم، فإن الديمقراطيات تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً، باختلاف مراميها وهيكلها. أما التمييز التقليدي فيما بين الديمقراطيات الليبرالية، فهو الذي يفصل بين نماذج الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية.



المصدر : D@DALOS

الديمقراطية المباشرة هي شكل من أشكال النظم الحكومية يتم من خلاله ممارسة حق اتخاذ القرارات السياسية مباشرة من قبل مجموع المواطنين الذين يمارسون هذا الحق وفقاً للتدابير التي يقتضها حكم الأغلبية. ولا يمكن ممارسة هذا الشكل إلا في المجتمعات السكانية الصغيرة الحجم ومن ثم، فلا يوجد نظام ديمقراطي حديث يستند استناداً تاماً على الديمقراطية المباشرة، على الرغم من أن معظم تلك النظم تشمل بعضاً من عناصر تلك الديمقراطية. أما المؤسسات التي تمارس الديمقراطية المباشرة، فهي الجمعيات الشعبية، والمبادرات الشعبية، ودعوة البرلمان للانعقاد من جديد، والاستفتاءات، وغير ذلك.

أما الشكل الأساسي الآخر من أشكال الديمقراطية، فهو الديمقراطية التمثيلية. وهي شكل من أشكال النظم الحكومية يمارس المواطنون من خلاله نفس الحق، لا بصفة شخصية، ولكن عن طريق ممثلين يختارهم هؤلاء المواطنون، ويحق لهم مساءلتهم. وثمة عنصران أساسيان يميزان الديمقراطية المباشرة، ألا وهما الفصل بين الحكام والمحكومين، وإجراء الانتخابات بصفة دورية حتى يمكن للمحكومين ممارسة الرقابة إزاء حكاهم.

هذا وترتبط الديمقراطية التمثيلية بنظامين حكوميين أساسيين هما الديمقراطية البرلمانية والديمقراطية الرئاسية.

- الديمقراطية البرلمانية : في هذا الشكل من أشكال النظم الحكومية، فإن البرلمان يؤدي دوراً محورياً ويتولى رئاسة السلطة التنفيذية رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء، وتستمد هذه السلطة شرعيتها من الثقة التي يمنحها لها البرلمان. وعادةً، فإن رئيس الدولة إما أن يحق له ممارسة بعض من السلطة التنفيذية، أو لا يحق له ذلك، فيكتفي بأداء مهمة تمثيلية فقط.

الديمقراطية الرئاسية : يتولى رئيس الدولة نفسه (أو رئيسة الدولة نفسها) رئاسة السلطة التنفيذية، الذي ينتخبه الشعب عن طريق الاقتراع المباشر، والذي لا يعتمد في أداء مهام منصبه على الحصول على ثقة البرلمان.

وإذا قُوبل أحد هذين النموذجين بالآخر، فسوف تبرز عدة فوارق :

- في النظام الرئاسي، يتم انتخاب الحكومة والمجلس النيابي كل على حدة، بينما يتم انتخابهما دفعة واحدة في الديمقراطيات البرلمانية (ومن الممكن انتخاب رئيس الدولة على حدة).

- في النظم البرلمانية، فإن البرلمان يكلف الحكومة بأداء مهمتها، كما أنه يجوز له استدعائها أمامه. غير أنه لا يجوز في النظم الرئاسية ممارسة هذا الحق إلا عند اتخاذ إجراءات توجيه الاتهام.

- ومن جانب آخر، يجوز، عادةً، لرئيس الدولة في النظم البرلمانية أن يحلّ المجلس النيابي تحت شروط معينة.

- يمثل الانضمام إلى عضوية البرلمان شرطاً للانضمام إلى عضوية الحكومة في كثير من النظم البرلمانية، غير أن الأمر ليس كذلك في معظم النظم الرئاسية.

- وعادةً، فإن الارتباط بين البرلمان والحكومة يزداد قوةً في الديمقراطيات البرلمانية، في حين أن النظم الرئاسية تفصل السلطات كل واحدة عن الأخرى فصلاً أكثر وضوحاً. ومع ذلك، فإن السلطة التنفيذية ذاتها غالباً ما تنقسم بين رئيس الدولة من جانب، ورئيس الوزراء من جانب آخر.

- تقع علي كاهل الحكومة إلى حد بعيد، في الديمقراطيات البرلمانية، مهمة اتخاذ المبادرات التشريعية.

- تقوم الأحزاب - ولاسيما أحزاب المعارضة - بدور أكثر قوةً في الديمقراطيات التمثيلية.

- وفي الوقت الراهن، فإن أكثر أشكال الديمقراطية تعميماً - بين العديد من النماذج المختلفة - هو النظام الديمقراطي البرلماني الذي يتعزز في كنفه دور رئيس الدولة.

أشكال الديمقراطية في الواقع

تتألف معظم الديمقراطيات في الوقت الحاضر من تلك الأنماط المثالية ، وتمثل عناصر مأخوذة من كافة الأشكال.

أمثلة : إن الأمثلة الكلاسيكية التي تصور النموذج المبين أعلاه هي : الديمقراطية البرلمانية كنموذج تستند عليه النظم التي تسود في بريطانيا العظمى ومعظم دول أوروبا الغربية من جانب آخر، فإن النظام السائد في الولايات المتحدة الأمريكية يعد أبليغ مثال على الديمقراطية الرئاسية. وحتى في أوروبا الغربية، فإن النماذج الخاصة تتعدد إلى حد بعيد : سويسرا، وفرنسا (التي تأخذ بديمقراطية شبه رئاسية)، والبرتغال. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا التمييز قد ينطبق على كافة الديمقراطيات في العالم أجمع، برغم أن تلك الديمقراطيات لا تأخذ بالضرورة ذات التقاليد المنبثقة عن الليبرالية.

3 - آفاق للتفاعل بين الثقافات وقضايا مثيرة للجدل

تتخذ الديمقراطية أشكالاً عديدة، وتتنوع مظاهرها، ويختلف مفهومها من ثقافة إلى أخرى. ففي حين ينصب التركيز في بعض الديمقراطيات على فصل السلطات كل واحدة عن الأخرى، وعلى سلطة القانون، فإن مفهوم المشاركة يغلب في بعضها الآخر. وتعزى تلك التميزات أساساً إلى تفاعل مختلف العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية.

وفي هذا السياق، فإن محور النقد إنما يشير إلى "نزعة المركزية الأوروبية" التي ينطوي عليها جانب كبير من نظريات الفكر السياسي وتطبيقاته في مجال الديمقراطية.

ولا يوجد في الشرق ولا في الغرب ما يمكن اعتباره "ديمقراطية تامة". وقد يجوز الاتفاق على نحو شامل بشأن مختلف العناصر المكونة للديمقراطية، غير أنه غالباً ما تختلف الثقافات فيما بينها عندما يتعلق الأمر بتحقيق هذه العناصر وبالأهمية المعطاة لها وعموماً، فإن الفهم الغربي للديمقراطية يرتكز على فكرة الفرد الذي يحصل على الحد الأقصى من

الحرية والقدرة على إبداء الرأي لأخرين أحرار في مجتمع ديمقراطي ويطرح التأكيد الشديد على الحقوق المدنية والسياسية - الذي يستند عليه هذا النموذج - مشكلة تواجه بعض البلدان الأخرى.

الحوار الذي يدور حول "القيم الأسيوية"

تستند بعض النماذج الاجتماعية في آسيا على مفاهيم للمشاركة لا صلة لها بالفهم الغربي للديمقراطية ذلك لأنها تقوم على مفاهيم مجتمعية تقليدية للزعامة الأوليغركية، بدلا من قيامها على فكرة تحقيق الحد الأقصى من الحرية للأفراد. ولا يتعارض هذا النموذج بالضرورة مع المشاركة والديمقراطية وينبثق هذا النموذج من التعاليم الكونفوشيوسية الأساسية، ويقضي مشاركة فعالة من قبل نخبة حاكمة - ذات نفوذ معنوي وعقلاني - تعمل من أجل الصالح العام أما الصدام بين القيم والمفاهيم "الأسيوية" و"الغربية" للديمقراطية، فإنه ينبثق إساءة فهم للمشاركة والديمقراطية هذا وينتقد الزعيم/ الفيلسوف السينغافوري كي كوان وغيره النظام الاجتماعي والثقافي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض البلدان الغربية الأخرى، أكثر من كونهم ينتقدون الديمقراطية في حد ذاتها.

التحديات التي تواجه الديمقراطية في العالم الإسلامي

أثار تحديد العلاقة بين الإسلام والديمقراطية مجموعة من المشكلات واجهت المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. واستدل المراقبون الغربيون - الذين أكدوا أن الإسلام والديمقراطية يتعارضان - من الفهم الإسلامي لملكوت الله، الذي هو المصدر الأوحد للسلطة السياسية، والذي ينبثق من شريعته الإلهية بالضرورة كل القواعد التي تسير على هديها أمة المؤمنين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسلمين انقسموا فيما بينهم انقساما شديداً فيما يخص طرق فهمهم للديمقراطية ففي حين يذهب زعماء الحركات الإسلامية الرئيسية والعديد من العلماء إلى أن الإسلام والديمقراطية لا يتعارضان، يرى المتأسلمون المتطرفون أو الراديكاليون عكس ذلك قائلاً: "الديمقراطية بمقولة أن مفهوم السيادة الشعبية يرفض عقيدة الإسلام الأساسية، ألا وهي ملكوت الله. وأن الله خلق الإطار التشريعي الأساسي الذي لا يمكن تعديله. وأن من يسير على هدي الشرائع الإلهية هو وحده الذي يحق له تمثيلها. ويتعارض هذا النهج الراديكالي مع القيم الديمقراطية الأساسية مثل قيم الانفتاح والتعددية وفصل السلطات الثلاث كل واحدة عن الأخرى.

وتبرز الرؤية الإسلامية للديمقراطية في الشورى، التي تشكل المفهوم الإسلامي للتشاور في إدارة الشؤون العامة والتشاور ضروري في الأمور المتبادلة التي تخص الحياة الجماعية، ومن خلاله، يتمتع الناس بحرية التعبير تمتعاً كاملاً غير أن الشورى محدودة بشريعة الله، وهو ما يجعل هذه الوسيلة من وسائل المشاركة الإسلامية عقبة أخرى تعترض الديمقراطية بالمعنى الغربي.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بالحرريات الدينية.



أسئلة للمناقشة

- لماذا تتسم بعض عناصر الديمقراطية بأهمية أكثر من بعضها الآخر من ثقافة إلى أخرى؟
- هل من المقبول أن تختلف مفاهيم الديمقراطية باختلاف الثقافات؟
- إذا كان من المحتم والجائز التسليم باختلاف معاني الديمقراطية، فما هي الحدود؟ ما هي مثلًا العناصر الأساسية التي يتعين الإبقاء عليها تحت أي ظروف في دولة ما بحيث يمكن اعتبارها دولة "ديمقراطية"؟
- ماهو دور وسائل الإعلام في تشكيل مفهوم الديمقراطية في الثقافات المختلفة؟

نقاط أخرى للمزيد من التفكير

□ إن العلاقات بين الأغلبية والأقلية، وعلى وجه التحديد حماية الأقلية السياسية، هي قضية حاسمة. ويفضي المبدأ الديمقراطي للانتخابات - على أساس التصويت لأغلبية مما يعطيها الحق في ممارسة السلطة - إلى تكوين أقلية يتم في الغالب استبعادها من عملية صنع القرار السياسية. وينبغي لهذه الأقلية الالتزام بما تتخذه الأغلبية من قرارات. ومن ثم، فإن الأقليات تحتاج إلى حماية من نوع خاص، وذلك من أجل تأمين احترام حقوقها ومراعاة إرادتها السياسية بشيء من الإنصاف.

□ أصبح المجتمع المدني موضوعاً من الموضوعات الأساسية في الحوار الدائر حول الديمقراطية وممارستها. وتحتاج الديمقراطية إلى اناس أحرار وتشيطيين قدر احتياجها إلى أفراد مسؤولين. وقد قال بيرنولت برشت - على سبيل التهكم - إن الحكومة إذا لم تكن راضية تمام الرضا عن شعبها، فما عليها إلا أن تنتخب شعباً جديداً. فالمواطنون الأحرار والنشيطون هم وجددهم الذين بمقدورهم طرح التحديات لحكوماتهم ومساءلتها فيما أعلنته من وعود قبل الانتخابات.

□ تُعد وسائل الإعلام الحرة والمستقلة ركيزة مهمة من الركائز التي تستند عليها كل ديمقراطية. وفي الوقت الراهن، فإن الرقابة المفروضة على الإعلام تماثل تقريباً تلك التي تفرض على عملية صنع القرارات في الديمقراطية. وتؤدي وسائل الإعلام دوراً حاسماً في الحياة اليومية للديمقراطيات، سواء أكانت صحفاً أو قنوات تلفزيون أو محطات إذاعة أو - بالطبع - الأنترنت.

هذا ويتعين أن يكون بمقدور المجتمعات والدول أن يتصل بعضها بعضاً كما ينبغي للناخبين - من أجل تسهيل اتخاذ قرارهم - معرفة أهداف وأغراض أولئك الذين يسعون إلى كسب أصواتهم. ومن هنا، فإن حرية التعبير إنما هي حق أساسي وحاسم لتحقيق ديمقراطية فاعلة.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام.

□ الديمقراطية وحقوق الإنسان لا ينفصلان؛ وتتراوح العلاقة بينهما فتكون تارةً تفاعلاً وتارةً تطابقاً كاملاً. وبهذا المعنى، فإن كل حقوق الإنسان تتسم بأهمية حاسمة من أجل الديمقراطية وفي نطاقها. وتفرق النظم التشريعية في بعض البلدان بين حقوق المواطنين وحقوق الإنسان، مما يعني أن ضمان بعض الحقوق، ولاسيما الحقوق السياسية، لا يخص إلا المواطنين، في حين أن ضمان بعضها الآخر يخص الإنسانية جمعاء.

4 - التنفيذ والرصد

لم تتحقق مطلقاً ديمقراطيات مثالية، لا في الماضي ولا في الحاضر. وإلى حد ما، فإن الديمقراطيات الحديثة تدمج كل العناصر الأساسية للديمقراطية في حياتها اليومية كتدابير لتحقيق المساواة وعدم التمييز والعدالة الاجتماعية والديمقراطية إن هي إلا عملية تتواصل فيه عوامل التفاعل والاستكمال والتكيف بين احتياجات المجتمع الأساسية والبنى الاجتماعية القائمة من أجل تلبية هذه الاحتياجات.

وتتوافر على المستوى الإقليمي آليات متنوعة لصون مبدأ الديمقراطية وخير مثال على ذلك هو الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان التي تجيز مقاضاة أي دولة من الدول المشتركة فيها إذا أقدمت على خرق أي بند من بنود هذه الاتفاقية. وحيث أن الديمقراطية هي الشكل الوحيد لإدارة شؤون الحكم وفقاً لهذه الاتفاقية، فإنها أيضاً الشكل الوحيد الذي يتفق مع مبادئها. وفي سنة 1967، قررت حكومات الدنمرك والنرويج والسويد تقديم شكوى ضد اليونان بعد أن استولى على السلطة في هذا البلد نظام عسكري اتسم بالقسوة. وعلى أثر ذلك، تخلت حكومة اليونان عن التزاماتها تجاه الاتفاقية، غير أن إجراءات التقاضي مضت في طريقها، وانتهت بتعليق عضوية اليونان في المجلس الأوروبي. وعندما تولت حكومة ديمقراطية مقاليد السلطة من جديد هناك - في سنة 1974 - استردت اليونان عضويتها في الاتفاقية، وتم دفع تعويضات لضحايا النظام العسكري.

ومن الواضح أن الآليات لا تبلغ كلها مبلغ تلك التي وضعها المجلس الأوروبي من حيث الفعالية، ومع ذلك، فإن هناك منظمات أخرى متنوعة تتناضل هي أيضاً من أجل الديمقراطية. ففي سنة 1990، أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسو الذي يضطلع - من بين أمور أخرى - بمساعدة الدول المشاركة في هذه المنظمة في إنشاء وتقوية المؤسسات الديمقراطية وحمايتها. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا المكتب يتولى الإشراف على الانتخابات الوطنية، فيضمن بذلك مراعاة المبادئ الديمقراطية.

أما على المستوى الدولي، فإن اتحاد البرلمانات الدولي يؤدي في الوقت الحاضر دوراً مهماً ويتألف هذا الاتحاد من برلمانات الدول القومية ذات السيادة، كما أنه يسعى إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الشعوب من أجل تقوية دعائم الديمقراطية في العالم أجمع. وقد أنشأ هذا الاتحاد في سنة 1889 وبعد - حتى يومنا هذا - منظمة تقوم بتسهيل الربط الشبكي فيما بين البرلمانات الوطنية وتعزيز الديمقراطية.

وقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من المؤشرات الموضوعية من أجل قياس التقدم المحرز في مجال الديمقراطية، وذلك في تقريره عن التنمية البشرية لسنة 2002. وتشمل هذه المؤشرات ما يلي :

- تاريخ إجراء أحدث انتخابات
- اجتماعات الناخبين
- السنة التي حصلت فيه النساء على حق التصويت
- عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان
- عضوية النقابات العمالية
- المنظمات غير الحكومية
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- التصديق على اتفاقية مكتب العمل الدولي الخاصة بحرية الترابط والتصافق الجماعي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من المؤشرات الشخصية - من بينها الحريات المدنية، والحقوق السياسية، وحرية الصحافة ومسؤولياتها، والاستقرار السياسي، ومنع العنف، وسلطة القانون، ودليل مراقبة الفساد - تشكل وسائل ناجعة لتقييم إدارة شؤون الحكم إدارةً ديمقراطيةً وتبين كل هذه المؤشرات إلى أي حد تتفاعل وتتنامى - عبر الزمان - العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية. كما أنها توفر أساساً تستند عليه مقارنة النظم الديمقراطية بغيرها من النظم، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الديمقراطية، فضلاً عن كونها تشكل مقياساً نوعياً وكمياً لمدى التحسينات التي تم إنجازها، أو التهديدات التي تواجهها البلاد.

وفي كل الديمقراطيات الحقيقية، يُعد التصويت الشعبي - سواء على المستوى القومي أم على المستوى المحلي - أقوى آلية للإشراف، بأفترانه بوسائل إعلام حرة ومستقلة وممارسته في مجتمع مدني يتسم بالشفافية والحدس. فقد يترتب على هذا التصويت الشعبي - الذي من شأنه أن يراقب على نحو مستقل مدى تنفيذ الالتزامات التي قطعها على أنفسهم الممثلون الذين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية - تغيير جداول أعمال الحكومات وهياكل سلطتها.

هذا ولا يتوافر اتفاق على الصعيد العالمي بشأن المعايير التي ينبغي للديمقراطية مراعاتها. ومع ذلك، فإن المعايير - التي يمكن أن يرم بها اتفاق واسع النطاق - هي تلك التي تخص حقوق الإنسان. وهكذا، فإن تأمين حقوق الإنسان إنما يعد العامل الحاسم لتأمين الديمقراطية.

إن تحقيق الديمقراطية في العالم أجمع إنما يعتمد كل فرد من الأفراد، وعلى مؤسسات الدولة والمؤسسات الدولية المنوط بها بعث الحياة في هذه الديمقراطية ومساعدتها على الصمود أمام الممارسات الاستبدادية. ومن الأهمية بمكان أن يتمتع كل فرد بحق التصويت والتعبير

عن آرائه والمشاركة بالتالي في الحياة السياسية وصنع القرارات. فالمشاركة في مجتمع مدني نشط إنما تساعد على تحقيق الديمقراطية على وجه التمام. وهنا يقوم التعليم بدور أساسي في هذه العملية، حيث أنه يوفر المعارف التي من شأنها أن تجعل - بالفعل - من هذه المشاركة أمراً ممكناً في المقام الأول. وهذه العناصر الأساسية المكوّنة للديمقراطية هي التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام، وأن يتم تعزيزها حتى تزدهر الديمقراطية وتؤدي ثمارها لصالح كل الناس بالتساوي والإنصاف.

معلومات مفيدة

1 - ممارسات جيدة

على طريق الديمقراطية

في شهر فبراير/شباط سنة 1990، دعا فريدريك ويلم دي كليرك، في خطاب تاريخي، إلى وضع نهاية لنظام التمييز العنصري وإقامة نظام ديمقراطي في جنوب أفريقيا. وحظيت سياسته بتأييد من خلال استفتاء أظهرت نتائجه أن 70% من السكان البيض أبدوا الإصلاحات التي نادى بها. وفي شهر أبريل/نيسان سنة 1994، أجريت لأول مرة انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا. وفي شهر مايو/أيار سنة 1994، أنتخب نيلسون مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا وصار بذلك أول رجل من الجنس الأسود يصل إلى هذا المنصب. وهكذا، فقد بدأ فصل جديد في تاريخ هذا البلد.

وسط وشرق أوروبا، آسيا الوسطى: ابتداءً من سنة 1989، شهدت بلدان الكتلة الشيوعية السابقة موجة من الديمقراطية. فقد ظهرت أحزاب جديدة حرة وديمقراطية في بولندا وبلغاريا وجمهورية التشيك وألمانيا الشرقية والمجر ورومانيا وسلوفاكيا، وفي عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة. وشهدت هذه البلدان تحولات سلمية وديمقراطية كان من شأنها أن تغيرت ظروفها الوطنية والسياسية. وبعد ذلك أجريت - على فترات منتظمة - في هذه البلدان انتخابات برلمانية وأخرى رئاسية وفقاً لنظام تعددية الأحزاب.

شيلي: منذ أكثر من 150 سنة، تتميز شيلي - على خلاف غيرها من بلدان أمريكا الجنوبية - بكونها ديمقراطية دستورية تحكمها حكومات يتم انتخابها ديمقراطياً. وقد كان من شأن إعادة الديمقراطية في هذا البلد - بعد 17 سنة من الحكم العسكري تحت قيادة الجنرال أوجستو بينوشيه - أن أعطت زخماً جديداً للحوار الديمقراطي وللتعاون على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي. وفي الوقت الحاضر، فإن شيلي تعمل على ترسيخ دعائم الديمقراطية، كما أنها تقوم بتعزيز حقوق الإنسان والأمن البشري على نحو فعال في المنطقة بأسرها.

دام النظام الديكتاتوري في الفيليبين - تحت قيادة فرديناند ماركو - من سنة 1965 حتى سنة 1986. وفي هذه السنة، تم انتخاب السيدة كورزون أكينو رئيسة للجمهورية، فقامت على أثر انتخابها بإعادة الحريات المدنية الأساسية (حرية الكلام، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة). وهكذا، فإن الفيليبين مضوا في طريقهم إلى ديمقراطية حقيقية.

2 - اتجاهات

المشاركة السياسية للنساء

ما زالت مشاركة النساء في الحياة السياسية غير متكافئة تماماً مع مشاركة الرجال بالرغم من أن النساء يمثلن أكثر من نصف سكان العالم. ويبدل هذا التفاوت الصريح إلى أن عدد المؤسسات الوطنية - التي تعد فيما عدا ذلك مؤسسات ديمقراطية - يتناقص إلى حد ما.

وقد تم الأخذ بنظام الأنصبة من أجل تشجيع ودعم مشاركة النساء في الحياة السياسية باعتباره وسيلة لتحسين هذا الوضع الذي يتميز بعدم تكافؤ التمثيل وبعدم المساواة بين الرجال والنساء في البرلمانات الوطنية. وحتى الآن، فإن عشرة بلدان فقط حققت تمثيلاً نسائياً

في برلماناتها تجاوز 30%، وذلك عن طريق إدخال نظام الأنصبة في معظم الأحوال (تم النص في التشريعات على دمج نسب مئوية ثابتة تضمن للنساء عضوين في البرلمانات) هذا وإن سارت هذه التحسينات على هذه المنوال، فسوف يستلزم الأمر أكثر من 50 سنة لتحقيق التمثيل المتكافئ والمنصف للنساء على نحو تام.

سؤال للمناقشة: هل يمكن لك أن تفكر في حوافز ووسائل أخرى من شأنها أن تضيق الفجوة التمثيلية بين الرجال والنساء في الحياة السياسية؟

عضوية النساء في البرلمانات : 1945- 1995 :

- في فترة 50 سنة، من سنة 1945 إلى سنة 1995 :
- ازداد عدد الدول - ذات السيادة التي يوجد فيه برلمانات - سبعة أضعاف؛
- ازدادت النسبة المئوية لأعضاء البرلمانات في العالم أجمع أربعة أضعاف؛
- تم بلوغ متوسط المستوى القياسي في سنة 1988، حيث مثلت النساء 14.8 % من عدد أعضاء البرلمانات.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة



الديمقراطية بالاتصال الشبكي المباشر

عندما بدأ استخدام الإنترنت في الانتشار في منتصف التسعينات، راودت البعض أحلام العيش في عالم أفضل - عالم يمكن لكل فرد فيه أن يشارك في عمليات صنع القرارات - وذلك بفضل الاتصالات المباشرة على الخط - و يتفق أكثر من ذي قبل مع المثل العليا اليونانية الخاصة بالديمقراطية. غير أن هذه الأحلام لم تتحقق بعد. ومن المشكوك فيه حقاً أنها سوف تتحقق يوماً ما.

السنة	1945	1955	1965	1975	1985	1995
عدد البرلمانات	26	61	94	115	136	176
النسبة المئوية للنساء أعضاء البرلمان	3.0	7.0	8.1	10.9	12.0	11.6
النسبة المئوية للنساء أعضاء مجلس الشيوخ	2.2	7.7	9.3	10.5	12.7	9.4

المصدر:

الاتحاد البرلماني الدولي، 2003، www.IPU.ORG

المجلس التشريعي أو مجلس النواب أو المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ	المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ	المجلسان معاً
البلدان الشمالية في منظمة أوروبا - البلدان الأعضاء الأمّن والتعاون في أوروبا بما فيها البلدان الشمالية	39.7%	39.7%
البلدان الأمريكية أوروبا - البلدان الأعضاء في منظمة الأمّن والتعاون في أوروبا باستثناء البلدان الشمالية	18.1%	17.4%
البلدان الأمريكية	18.4%	16.5%
أوروبا - البلدان الأعضاء في منظمة الأمّن والتعاون في أوروبا باستثناء البلدان الشمالية	15.7%	15.5%
آسيا	15.4%	15.2%

%13.6	%12.7	%13.7	أفريقيا جنوب الصحراء
%15.2	%25.9	%13.7	بلدان الباسيفيك
%5.7	%2.6	%6.1	الدول العربية

المصدر:

موقع الاتحاد البرلماني الدولي، بتاريخ 23 ديسمبر/كانون الأول 2002، www.IPU.ORG

إن توافر الانتفاع بالانترنت لا يحل محل البنى الديمقراطية، ولا يؤدي في حد ذاته إلى خلق وعي سياسي - ومع ذلك، فإنه يحتفظ بما له من مزايا. فمن الممكن البحث عن المعلومات واسترجاعها في العالم أجمع في الوقت الحقيقي. والأهم من ذلك أن من الممكن تبادل هذه المعلومات واستخدامها من أجل خلق بنى تنظيمية غير رسمية. وقد جرى ذلك مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة.

لقد زادت أنشطة المنظمات غير الحكومية على نحو لافت للنظر بفضل الاتصالات على الخط وإقامة صلات بين الحركات في جميع أنحاء العالم. ويمكن للحملات الإعلامية أن تصل إلى عدد من الناس أكثر من ذي قبل، وتعباً بذلك أشكالاً جديدة من التعاون الموجه نحو القضايا عبر الحدود الجغرافية ولا يتوافر للنظم الشمولية الوسائل اللازمة لمنع تبادل الأفكار "الثورية" على الخط، وإن توافرت هذه الوسائل، فإنها تظل محدودة. ويمكن للأفراد التعبير عن آرائهم بسهولة أكثر ونشرها على أوسع نطاق، فيحصلون بذلك على تأييد من يشاطرهم نفس الآراء والأفكار.

وتتوافر للديمقراطية إمكانيات جديدة تقترن مع ذلك بمخاطر جديدة. كما ينعكس على الخط نقص الوعي السياسي والبنى الديمقراطية في العالم خارج الخط.

وفي الوقت الحاضر، فقد تعوّد نحو 400 مليون فرد في العالم على استخدام الإنترنت، في حين أن 5.8 ألف مليون فرد لا يتوافر لهم هذه الإمكانيات. أما الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية داخل البلدان المتقدمة)، فإنها تؤثر تأثيراً خطيراً على كل نموذج ديمقراطي - فإذا كان معظم السكان على غير دراية بالحاسبات الإلكترونية، فلن يكون في مقدورهم المشاركة في الأنشطة على الخط.

ولا تتعلق التحديات بتأمين الانتفاع بالإنترنت فحسب، وإنما تتعلق أيضاً بمضامينها. مثال ذلك أن جماعة "كو - كلوكس - كلان" الأمريكية، ذات النزعات العنصرية المتطرفة، تدعي أنه منذ أن توافرت لها وسائل الاتصال على الخط، فإن عدد أعضائها ارتفع ارتفاعاً كبيراً وازداد مستوى تنظيمها زيادة مضطردة. وفي فرنسا، رفعت دعوى قضائية ضد بوابة الإنترنت "ياهو" لأنها عرضت في موقعها - للبيع بالمزاد العلني - مواد تذكارية تنتمي للجماعات النازية الجديدة - غير أن الإعلان عن هذه المواد تم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يحرم القانون مثل هذه الممارسات.

إن الديمقراطية إنما هي عملية معقدة تقتضي - من جانبنا - التزاماً تاماً، وذلك من أجل أن يتم ممارستها على نحو سليم ومن الممكن أن تشكل الإنترنت وسيلة من الوسائل التي من شأنها تسهيل الاتصالات، غير أنها ليست باي حال من الأحوال بديلاً لعدم الالتزام في العالم خارج الخط.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام.



العولمة والديمقراطية

وفقاً للعادة، فإن المشاركة السياسية تتعين بالحدود الوطنية، ويتم اتخاذ القرارات التي تخص حياة الشعوب تبعاً لخصوصية كل إقليم من الأقاليم.

أما في عصر العولمة، فإن الكثير من القرارات - وما ينجم عنها من تداعيات - تتجاوز الحدود الوطنية. فضلاً عن ذلك، فإن أطرافاً عالمية جديدة قوية - مثل الشركات متعددة

الجنسيات والمنظمات الدولية - هي المسؤولة عن التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية بعيدة المدى التي جرت في عالمنا. ومن شأن العولمة أيضاً أن تسهل نشر الديمقراطية من خلال تعزيز الانتفاع بالتكنولوجيات والمعلومات الجديدة.

إن غياب الديمقراطية في عالم العولمة هذا - حيث تبقى، في الغالب، عملية صنع القرار في أيدي القوى الاقتصادية أو المؤسسات القوية - كان من شأنه إثارة ردود فعل من قبل إحدى الحركات الاجتماعية الدولية الأوسع نطاقاً في عصرنا هذا، ألا وهي حركة مكافحة العولمة. ويسعى أنصار هذه الحركة إلى تحقيق أغراض مختلفة مثل حماية البيئة، والإعفاء من الديون، وحقوق الحيوان، وحماية الأطفال، ومكافحة الرأسمالية، والسلام، وحقوق الإنسان. والقاسم المشترك بين أنصار هذه الحركة إنما هو اعتقادهم بأن عالم العولمة تنقصه المنتديات الديمقراطية.

ويتمثل الأسلوب الرئيسي لحملات هذه الحركة في تنظيم المظاهرات الجماهيرية. ولفت هذا الأسلوب أنظار وسائل الإعلام لأول مرة سنة 1999، عندما تظاهر 100.000 شخص أثناء افتتاح الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سبيل. وبعد ذلك، قامت مظاهرات احتجاج أخرى بمناسبة اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي انعقدت في واشنطن العاصمة وفي براغ، واجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، وقمة الاتحاد الأوروبي في جوتنبورج (بالسويد)، وقمة مجموعة الثماني دول في جنوا (إيطاليا).

وعلى من أن معظم أنصار هذه الحركة لا يحذون العنف، فإن البعض الآخر من الراديكاليين يحرصون بالفعل على أعمال العنف أثناء المظاهرات، وذلك عن طريق إطلاق القذائف وتحطيم الممتلكات. وهم بتصرفاتهم تلك يغطون على أنشطة الحركة لأنهم يشدون جل اهتمام وسائل الإعلام على ممارساتهم، وهو الأمر الذي يأسف له الكثيرون. ولذلك، فقد نظم نشطاء من الحركة، في شهر فبراير/ شباط سنة 2002، اجتماعاً للمنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليجري بالبرازيل كبديل للمظاهرات الجماهيرية العنيفة. وقد ناقش المشتركون في ذلك الحدث - والبالغ عددهم 60000 شخص - الحلول البديلة للرأسمالية العالمية، ومكافحة النزعات العسكرية، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية.

إن ممارسة أولئك النشطاء لحقهم في الاجتماع أدت بالمجتمع المدني إلى إجراء حوار بشأن إدارة شؤون الحكم على نحو ديمقراطي في العالم، وتحقيق الديمقراطية في مجال العلاقات الاقتصادية، ومشاركة المجتمع المدني في المؤسسات الدولية. ولقد لفتت هذه الحركة الأنظار إلى المخاطر الدائمة التي تطرحها الليبرالية الاقتصادية ذاتها عندما تقوض دعائم حرياتها المدنية والسياسية، إذا ما استهانت بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، فإن بدت التغييرات والسبل الجديدة للمشاركة - في الظروف التي تتم في ظلها عمليات صنع القرارات على المستوى الدولي - وكأنها أحلام لن تتحقق، فيتعين على أطراف عالمية جديدة أن تبين بمزيد من الوضوح ما تقوم به من ممارسات، وذلك مراعاةً لتزايد اهتمام الجماهير، كما يتعين عليها أن تفكر في استحداث سبل جديدة للتمثيل الديمقراطي والشفافية والمسئولية.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بالتححرر من الفقر والوحدة التعليمية الخاصة بالعمل.



غياب الديمقراطية في المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسية، والمنظمات غير الحكومية

يتغير في الوقت الحاضر دور الدول على المستوى الإقليمي والعالمي. فقد دخلت في مسرح الأحداث منظمات دولية وشركات متعددة الجنسية ومنظمات غير حكومية كأطراف فاعلة مهمة في السياسات العالمية. وتؤثر القرارات التي تتخذها هذه المنظمات على سياسات الدول وعلى الأوضاع المعيشية لملايين البشر. ومن ثم، فإن من بين الأسئلة المهمة التي ينبغي الإجابة عنها هو السؤال التالي: ما مدى ديمقراطية/عدم ديمقراطية تلك الأطراف الفاعلة المستقلة عن الدولة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي فحص الممارسات والسياسات وعمليات صنع القرارات في كل من هذه المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك البحث فيما إذا كانت مبادئ الديمقراطية - وهي: المسئولية، والشرعية، والمشاركة، والتمثيل، والشفافية - تتم مراعاتها. ويدور حالياً حوار

على نطاق واسع بشأن التزام الأطراف الفاعلة المستقلة عن الدولة بالديمقراطية ومن أمثلة ذلك : اصلاح سير عمل مجلس الأمن؛ وانشاء جمعية عالمية لشعوب العالم؛ واستحداث نظام لصنع القرارات - يتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والفعالية - لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي؛ وإقامة برلمان لمنظمة التجارة العالمية؛ واستحداث قواعد للسلوك وقواعد للأخلاقيات للمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية.

أنشطة مختارة

النشاط الأول: إدارة النشاط

القسم الأول : مقدمة

يُعنى هذا النشاط القائم على المناقشة بالحقوق والمسئوليات المرتبطة بالديمقراطية والحوار الديمقراطي.

نمط النشاط : مناقشة

معلومات عامة عن المناقشة

الأهداف والأغراض :

□ ممارسة وتنمية المهارات اللازمة للاستماع والمناقشة والإقناع

□ تشجيع التعاون والعمل الجماعي

المجموعة المستهدفة : صغار البالغين والبالغون

حجم المجموعة / تركيبتها : أيًا كانت

الوقت : 60 دقيقة

المواد : أوراق وأقلام ملونة لإعداد العلامات وأشرطة للتسجيل وأوراق وأقلام لتسجيل الملاحظات

التحضير :

□ ارسم علامتين : "موافق" و "غير موافق"، وقم بتسجيلهما في طرفي حائط طويل أو على الأرضية.

□ ضع كرسيين في وسط الصالة واترك فراغاً حتى يمكن للمشاركين التحرك حولهما.

المهارات المستهدفة :

الاتصال والتعاون والتعبير عن مختلف وجهات النظر بشأن قضية ما، واحترام آراء الغير.

القسم الثالث : معلومات محددة عن المناقشة

- اشر إلى العلامتين الموجودتين في طرفي الحائط / الأرضية، وقل إنك ستقرأ بصوت مرتفع نصاً قد يوافق عليه المشاركون بدرجات متفاوتة.

- اختر نصاً من القائمة أدناه وقرأه على المشاركين بصوت مرتفع.

- اطلب من المشاركين الوقوف في موازاة الحائط بين العلامتين تبعاً لمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على ما يقال.
- عندما يقف المشاركون كما طلبت منهم، عليك بدعوة الإثنين اللذين في أقصى الطرفين للجلوس على الكرسيين. وعلى الآخرين بعد ذلك أن يتخذوا مواقفهم حول الكرسيين وخلف الشخص الذي يوافقون على رأيه إلى ابعدها؛ أو عليهم الوقوف في وسط الصالة إن ترددوا في الاختيار.
- اعط المشاركين الجالسين على الكرسيين دقيقة واحدة لشرح أسباب موافقتهم أو عدم موافقتهم على النص الأصلي. ولا ينبغي لأحدٍ مقاطعتهم أو مساعدتهم. وعلى الجميع التزام الصمت.
- بعد ابداء الأسباب، اطلب من المشاركين الآخرين في المجموعة الوقوف خلف أي منهما (ولا يمكن للمشاركين أن يظلوا مترددين)، بحيث تتكون مجموعة "موافقة" ومجموعة "غير موافقة" لما قاله الإثنين. اعط كل مجموعة عشر دقائق لإعداد الحجج التي تؤيد مواقفها واختيار متحدث آخر يقدم هذه الحجج.
- اعط لكل واحد من المتحدثين الجدد ثلاث دقائق لتقديم حججه. وبعد عرض الحجج، فإن المؤيدين لجانب أو لآخر قد يغيروا موقفهم ويتجهوا نحو المجموعة المقابلة إذا أقتنعهم الحجج التي قدمها الجانب المقابل.

استطلاع ردود الفعل

- جمّع المشاركين من جديد لاستطلاع ردود الفعل. وادعهم إلى التفكير في الغرض من المناقشة من حيث الشكل، وفي الأسباب التي من أجلها يعد المجتمع التعددي ذا قيمة عليا. وحاول ألا تستدرج إلى مناقشة المسألة نفسها.
- هل غير أحد المشاركين رأيه أثناء المناقشة؟ فإن كان ذلك كذلك، فما هي الحجج التي أقتنعتة/أقنعتها؟
- هل يظن المشاركون أن لأي عامل آخر غير الحجة تأثير عليهم؟ من الأمثلة على ذلك التأثير بضغط الأنداد، أو لغة العواطف، أو الشعور بالمنافسة.
- وفيما يخص الذين لم يغيروا رأيهم، هل ثمة غرض وراء ذلك أثناء الممارسة؟ هل في مقدورهم تخيل أي دليل قد يقنعهم بتغيير رأيهم؟
- لماذا يعبر الناس عن آراء مختلفة؟ هل ذلك أمر مقبول، أم ينبغي القيام بشيء ما في هذا الشأن في مجتمع ديمقراطي؟
- هل ينبغي تقبل كل الآراء في مجتمع ديمقراطي؟

ارشادات منهجية

لا ينبغي أن يدوم القسم الأول من النشاط - بعد أن يتخذ المشاركون مواقفهم - أكثر من بضع دقائق. ويستهدف هذا النشاط التمريني تحديد "مواقع انطلاق" المشاركين وتعيين أين يقفون. والغرض من هذا النشاط إنما يتمثل في ممارسة مهارات الاتصال والإقناع بقدر ما يتمثل في التفكير من خلال المشكلات المطروحة ذاتها. وينبغي تشجيع المشاركين في التفكير ليس فقط في مضمون آرائهم وتقديمها، وإنما أيضاً في نمط وشكل الحجج الأكثر اقناعاً.

ملحوظة: سوف يحتاج الأمر إلى أكثر من 30 دقيقة لمناقشة بيان واحد يحوي بدقة مختلف دوائر المناقشة. ومن المستحسن التحلي بالمرونة فيما يتعلق بالترتيب الصحيح للأحداث، مع الاعتماد على المجموعة وبصفة عامة، فإن اضطراب نظام النشاط في المجموعة يسبق المناقشة.

أفكار للتنويع

من الممكن أن تطرح المشكلة المتعلقة بما إذا كان يتعين أن تكون "التعددية" أو حرية التعبير عرضة لتقييدات في مجتمع ديمقراطي. هل ينبغي عل سبيل المثال السماح بقيام مظاهرات تدعو إلى العنصرية أو تروج للنزعات القومية؟ أين وكيف ينبغي لديمقراطية أن تميز بين ما هو مقبول وما هو غير مقبول؟ وفي هذا السياق، فإن من الممكن أن تناقش فكرة "التسامح" وكيف يفهم الناس هذه الفكرة.

القسم الرابع : المتابعة :

تبين الصور المختارة من الصحف والمجلات أن القضايا المثيرة للجدل تتصدر النقاش الدائر في الوقت الراهن. حاول أن تعالج موضوعات مثل التمييز، الذي يقع ضحيته مجموعات معينة (الأطفال والنساء والأجانب والجماعات الدينية والعجزة، وغيرهم)، والتلوث والبطالة والفقر والقهر، الذي تمارسه الدولة، وانتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة. قص الصور واعرضها على المشاركين. وادع كل واحد منهم إلى اختيار الصورة التي قد يتقبلها والصورة التي لا يمكن أن يتقبلها. وينبغي للمشاركين إعطاء الأسباب التي دعنتهم إلى اختيار هذه أو تلك الصور دون الدخول في مناقشة. أشرح للآخرين أن عليهم احترام رأي كل مشارك في هذا النشاط.

المصدر :

الحقوق ذات الصلة/ مجالات للمزيد من البحث

حرية التعبير، وأي حق من حقوق الإنسان الأخرى

المصدر :

البيانات التي يمكن استخدامها من أجل المناقشة :

- إن علينا التزام أخلاقي بالتصويت في الانتخابات.
- علينا أن نطيع كل القوانين حتى الظالمة منها.
- إن السياسيين هم وحدهم الذين يتمتعون بكل السلطات في الديمقراطية.
- يستحق الناس القادة الذين يحكمونهم.
- " في الديمقراطية، لكل شخص الحق في أن يُمثل، حتى الحمقى". (كريس باتن).
- الحصول على نسبة 50% من عدد الناخبين قد يؤدي إلى إقامة نظام شمولي من شأنه أن يقهر الأقليات، ومع ذلك يتسم بالديمقراطية.
- " علي كل مواطن أن يفتح فمه طول الوقت" (جونتر جراس، كاتب).
- " إن أقوى حجة ضد الديمقراطية إنما تتمثل في الحديث لمدة خمس دقائق مع ناخب متوسط" (ونستون تشرشل).
- ملاحظة : من الممكن أن تقدم بيانات أخرى تتصل بأي حق من حقوق الإنسان. وينبغي صياغة البيانات على نحو من شأنه أن يثير آراء متعارضة.

النشاط الثاني:مئذنة في مجتمعنا المحلي

القسم الأول

يحاكي هذا النشاط اجتماع مجلس مفتوح في مجتمعك المحلي أو في قرية صغيرة متخيلة. يبرز هذا النشاط مصالح واهتمامات مختلفة لحركات اجتماعية وسياسية مختلفة يصطدم

بعضها بعضا بشأن "موضوع" ساخن، وذلك بحضور الصحافة التي تتولى تسجيل الاجتماع
تسجيلاً وثائقياً.

نمط النشاط : لعبة محاكاة

القسم الثاني : معلومات عامة عن المحاكاة

الأهداف والأغراض

- اختبار العمليات التي تجرى عندما يحاول أناس/مجتمع محلي فهم شيئاً ما يحدث
- تحديد المضامين ولآليات الأساسية وفهماها
- صياغة وجهات النظر بالتفصيل وإبرازها
- تعيين حدود السلوك الديمقراطي الجدير بالاحترام
- تشجيع التعاطف مع كافة الأطراف المتعارضة

المجموعة المستهدفة : صغار البالغين والبالغون

حجم المجموعة/تركيبتها : 30-51

الوقت : من 2 إلى 3 ساعات

التحضير : صحائف من الورق لبطاقات الأسماء ولوحة إلكترونية وأوراق

المهارات المستهدفة :

الاتصال والتعاون والتعبير عن مختلف وجهات النظر بشأن المسألة المطروحة واحترام
آراء الغير

القسم الثالث : معلومات محددة عن المحاكاة

مقدمة:

ابدأ بتقديم النشاط بشرح الموقف المتخيل الذي سيشارك فيه أفراد المجموعة.

إن إنشاء المئذنة المقرر حرك مشاعر سكان مجتمعك المحلي. ففي خلال فترة قصيرة، ستنتم
دعوة مجلس المجتمع المحلي إلى اجتماع مفتوح لاتخاذ قرار بشأن الطلب الذي تقدمت به
الجالية الإسلامية لبناء مئذنة مرتفعة ارتفاعاً كاملاً، والتي ستكون أعلى من برج جرس
الكنيسة.

سجل على اللوحة الإلكترونية الأدوار المختلفة التي ستوزعها على المشاركين. ومن الممكن
أن يشارك في هذا المجلس المفتوح هؤلاء الأشخاص :

- عمدة المجتمع المحلي كرئيس الجلسة
- أعضاء من مجلس المدينة (من 3 إلى 5 أشخاص) يمثلون مختلف الأطراف
- أعضاء من مجموعة العمل المعنية بموضوع " من أجل عالم واحد - مكافحة كره
الأجانب" (من 3 إلى 6 أشخاص)
- أعضاء من لجنة أنشطة المواطنين "مرحبا في مجتمعنا المحلي الجميل" (من 3 إلى 5
أشخاص)

□ أعضاء من الجالية الإسلامية (من 3 إلى 5 أشخاص)

□ الصحافة : صحفيون من صحفيين محليتين ينتميان إلى تيارات سياسية متعارضة (من 1 إلى 2 صحفي من كل صحيفة)

□ المواطنون الذين سيشاركون في الاجتماع (إذا توافر عدد كافٍ من المشاركين)

لاحظ أنه كلما احسنت وصف الشخصيات المختلفة، ازدادت فعالية المحاكاة. وإن شئت، فمن الممكن ان تسجل على اللوحة الكثرونية بعض ما يتميز به المشاركون من خصائص حاول أن تضع مجموعة متكاملة من الأدوار تشمل شخصيات متنوعة ومتعارضة، وذلك لتحسين سير المناقشة.

ثم حدد الوقت اللازم : وقيل بدء المحاكاة بالفعل، يقوم المشاركون بوصف شخصياتهم وتسجيلها في كلمات رئيسية (حوالي 15 دقيقة). وعلى المشاركين ألا يبتعدوا عن الأدوار التي وزعت عليهم، وأن يخفوا من حدة مواقفهم.

المحاكاة:

عناصر لتشمل الفترة الزمنية المطلوبة على وجه التقريب

المرحلة الأولى : التحضير (20 دقيقة)

اطلب من المشاركين أن يتجمعوا في المجموعات التي اختاروها وإذا كان ذلك ممكناً، فنبغي لكل المشاركين ترك صالة الدرس والتوجه إلى مكان يكفي لانفرادهم. ثم يبدأ الشخصيات في التعرف بعضها بعضاً، وتقرير واعداد استراتيجياتها للمجلس المفتوح. ويبدأ الصحفيون في إعداد مقالاتهم الصحفية وأخذ المقابلات الصحفية الأولى. وأثناء هذه المرحلة، عليك بتحضير صالة الاجتماع : وعندئذ ينبغي أن تتخذ المجموعات مواقعها حول أربع موائد مختلفة على كل واحدة منها توضع بطاقة تحمل اسم كل مشارك. ومن الواجب أن يكون العمدة وفي موقع مرتفع وأن يوضع على مائدته/مائدتها جرس وساعة. اشرح قواعد سير النشاط على انفراد أثناء الاجتماع للشخص الذي يقوم بدور العمدة.

المرحلة 2 : اجتماع المجلس المفتوح

(45 دقيقة)

يتولى العمدة رئاسة الجلسة ويفتح الاجتماع بالقاء خطبة قصيرة لتقديم الموضوع والترحيب بالمشاركين. ويتمثل دوره/ دورها الأساسي في رئاسة الاجتماع. ويطلب من المجموعات بالتتابع أن تدلي كل منها بآرائها وأهدافها. وينبغي أن تكون أوصاف الأدوار التي وزعت عليها بمثابة إرشادات لهم. ثم أن العمدة يدعو الحاضرين إلى التصويت لأخذ قرار بشأن التصريح للجالية الإسلامية ببناء مئذنة بالحجم الطبيعي.

المرحلة الثالثة : استطلاع ردود الفعل (45 دقيقة)

اجمع المشاركين في حلقة بحيث يمكن لهم المناقشة، ثم قم باستطلاع ردود الفعل مع الترحيب بكل مشارك بذكر اسمه الحقيقي. ولهذا الأسلوب أهمية خاصة إذ أنه يتيح للمشاركين الخروج من أدوارهم التي قاموا بأدائها والتصرف على جري العادة.

وعلى المستوى الشخصي، اطرح على المشاركين الأسئلة التالية :

□ هل تعكس نتيجة المحاكاة أهداف الدور الذي قمت به؟

□ ما مدى تأثيرك (أثناء قيامك بدورك) على نتيجة المحاكاة؟

□ هل من شأن التفاعل مع الآخرين أن يغيّر استراتيجيتك؟

حاول تقادي متابعة المحاكاة واكتف برود الفعل نفسها.

ومن أجل تحليل المحاكاة بالمقارنة مع الحياة الواقعية لمن اشترك في المجلس المفتوح،
أطرح الأسئلة التالية :

هل كان من السهل أو من الصعب الاندماج في دورك؟

ما مدى قرب المحاكاة من الأوضاع الحقيقية؟

ارشادات منهجية

إذا كان ذلك ممكناً، ينبغي أن تمارس هذا النشاط مع مدرب آخر، وذلك من أجل أن تكون قادراً على الإجابة عن الأسئلة وعلى تنسيق كل خطوة من خطوات النشاط في نفس الوقت. وعند توزيع الأدوار، لاحظ أن دور العمدة يحتل مكان الصدارة من حيث الأهمية إذ يستند عليه مراحل سير المحاكاة. ومن ثم فعليك التحقق من ذلك مع الشخص الذي يؤدي دور العمدة. ولاحظ أنك ما زلت تدير النشاط، وأنه قد يكون من الضروري التدخل أثناء سير المحاكاة إذا ما بدا من بعض المشاركين ما يوحي بقلّة الاحترام لبعضهم بعضاً. عليك أيضاً أن توقف النشاط إذا لم تتم السيطرة على سير المحاكاة (مثل إدخال وقائع جديدة أو تغيير الموضوع). وإن لم يتوصل المجلس المفتوح إلى اتفاق، فبين أن ذلك من شأنه أن يعكس تداعيات في الحياة الواقعية، ولا يعني أن النشاط قد فشل.

أفكار للتنوع:

وفقاً لسياق مجتمعك المحلي، ينبغي أن يكون في مقدورك تغيير الموضوع واختيار موضوع آخر مثل "كنيسة في مجتمعنا المحلي" أو "معبد بوذي في مجتمعنا المحلي" بدلاً من مئذنة.

القسم الرابع : المتابعة:

إذا ما اتبح ذلك، فيمكن للأشخاص الذين يؤدون دور "الصحفيين" في المحاكاة تسجيل أو تصوير اجتماع المجلس المفتوح واستخدام هذه المواد الوثائقية لتحليل المناقشة وقواعدها في اليوم التالي.

وعند معالجة موضوع الديمقراطية المحلية في مختلف البيئات، فإنه يمكن للمشاركين تفحص ما يجري في أوساطهم ووصف حالات من الحياة الواقعية وجمعها في وثائق. ومن الممكن نشر نتائج نشاطهم أو تقديمها في معارض صغيرة.

الحقوق ذات الصلة/ مجالات للمزيد من البحث:

التمييز، والحريات الدينية، وحرية التعبير، وحرية وسائل الإعلام

المصدر: مأخوذ بتصريف عن المصدر التالي:

SUSANNE ULRICH. 2000. ACHTUNG (+) TOLERANZ – WEGE DEMOKRATISCHER KONFLIKTLÖSUNG. VERLAG BERTELSMANN STIFTUNG.

مراجع

Annan A. Kofi. 2000. *We the Peoples: The Role of the United Nations in the 21st Century.* New York: United Nations. available online under: <http://www.un.org/millennium/sg/report/>

Democracy Coalition Project: <http://www.demcoalition.org/html/home.html>

Fox, Jonathan. 1999. *The World Bank Inspection Panel: Will it increase the Bank's Accountability?* Santa Cruz: University of California. available online at: <http://hypatia.ss.uci.edu/brysk/Fox.html>

IDEA International: www.idea.int Inter-Parliamentary Union: www.ipu.org **UNDP. 2002.** Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.

معلومات إضافية

Beetham David and Kevin Boyle. 1995. *Introducing Democracy: 80 Questions and Answers.* Cambridge: Polity Press.

Inoguchi Takashi, Newman Edward, Keane John. 1998. *The changing nature of democracy.* United States: United Nations University Press.

Held David. 1995. *Democracy and the global order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance.* Oxford: Polity Press.

Keohane O. Robert, Nye S. Joseph. 2001. *Global Governance and Democratic Accountability.* Paper.

Durham: Duke University. available online at:
<http://www.poli.duke.edu/people/Faculty/docs/millpaper.pdf>

Kovach Hetty, Neligan Caroline, Benall Simon. 2003. *The Global Accountability Report 2003: Power without accountability?.* London: One World Trust. available online under:
http://www.wto.org/english/news_e/news03_e/gar2003_e.pdf

Nayyar Deepak, Court Julius. 2002. *Governing Globalization: Issues and Institutions.* Helsinki: UNU/ WIDER.

Nye Joseph S. 2001. *Globalization's Democratic Deficit: How to make International Institutions more accountable.* Foreign Affairs (Volume 80, Issue 4). New York: Council on Foreign Relations.

Porter Tony. 2001. *The democratic deficit in the institutional arrangements for regulating global finance.* Global Governance: A Review for Multilateralism (Vol. 7, Issue 2, 2001). California: Lynne Rienner Publishers, ACUNS + UNU.

Reinalter Helmut. 2002. *Die Zukunft der Demokratie.* Innsbruck: Studien Verlag.

Resolution establishing the Inspection Panel: Resolution No.IBRD 93-10 = Resolution No.IDA 93-6

Scholte Jan Aart. 2002. *Civil Society and Democracy in Global Governance.* Global Governance: A Review for Multilateralism (Vol. 8, Issue 3, 2002). California: Lynne Rienner Publishers, ACUNS + UNU.

UNDP. 2002. *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a fragmented world.* New York: Oxford University Press. Available online at:
<http://hdr.undp.org/reports/global/2002/en/>

Woyke Wichard. 2000. *Handwörterbuch Internationale Politik.* Opladen: Leske+Budrich.

Bank Information Center: www.bicusa.org

Bretton Woods Project: www.brettonwoodsproject.org

Charter99: www.charter99.org

Foreign Policy in Focus: www.foreignpolicy-infocus.org

Inspection Panel of the World Bank: www.inspectionpanel.org

One World Trust: www.oneworldtrust.org

Open Society Foundation: www.soros.org

United Nations: www.un.org

United Nations Development Programme: www.undp.org

World Bank: www.worldbank.org

World Trade Organization: www.wto.org